علم اصول الفقه

مفاهيم ۱۴-۱۲-۹۵ ۷۴

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

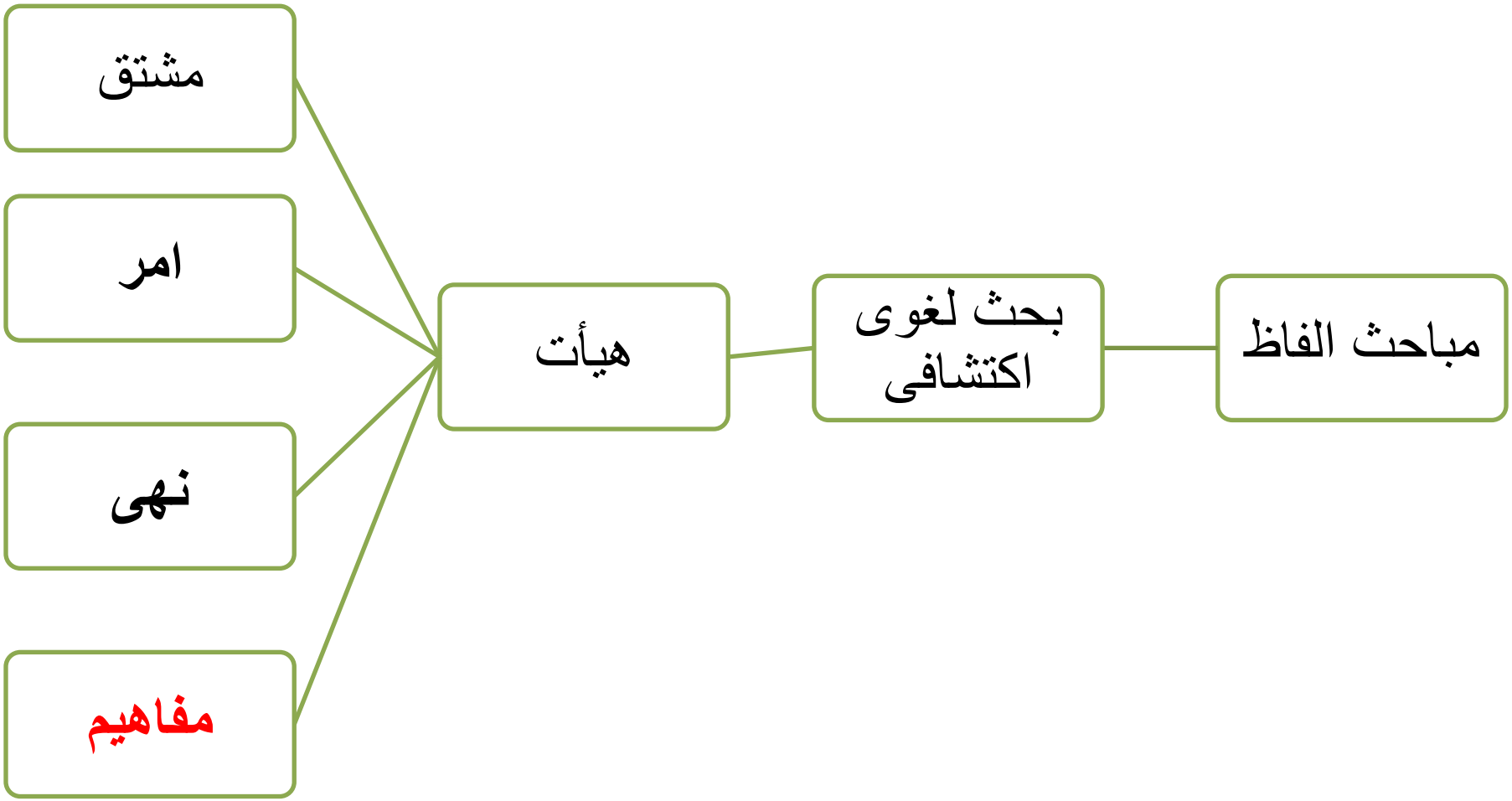

تعريف المفهوم

المفهوم	مدلول التزاميّ للكلام
كلّ مدلولٍ التزاميٍّ	لا يعتبر مفهوماً بالمصطلح الاصولي.

تعريف المفهوم

ضابطة الدلالة على المفهوم

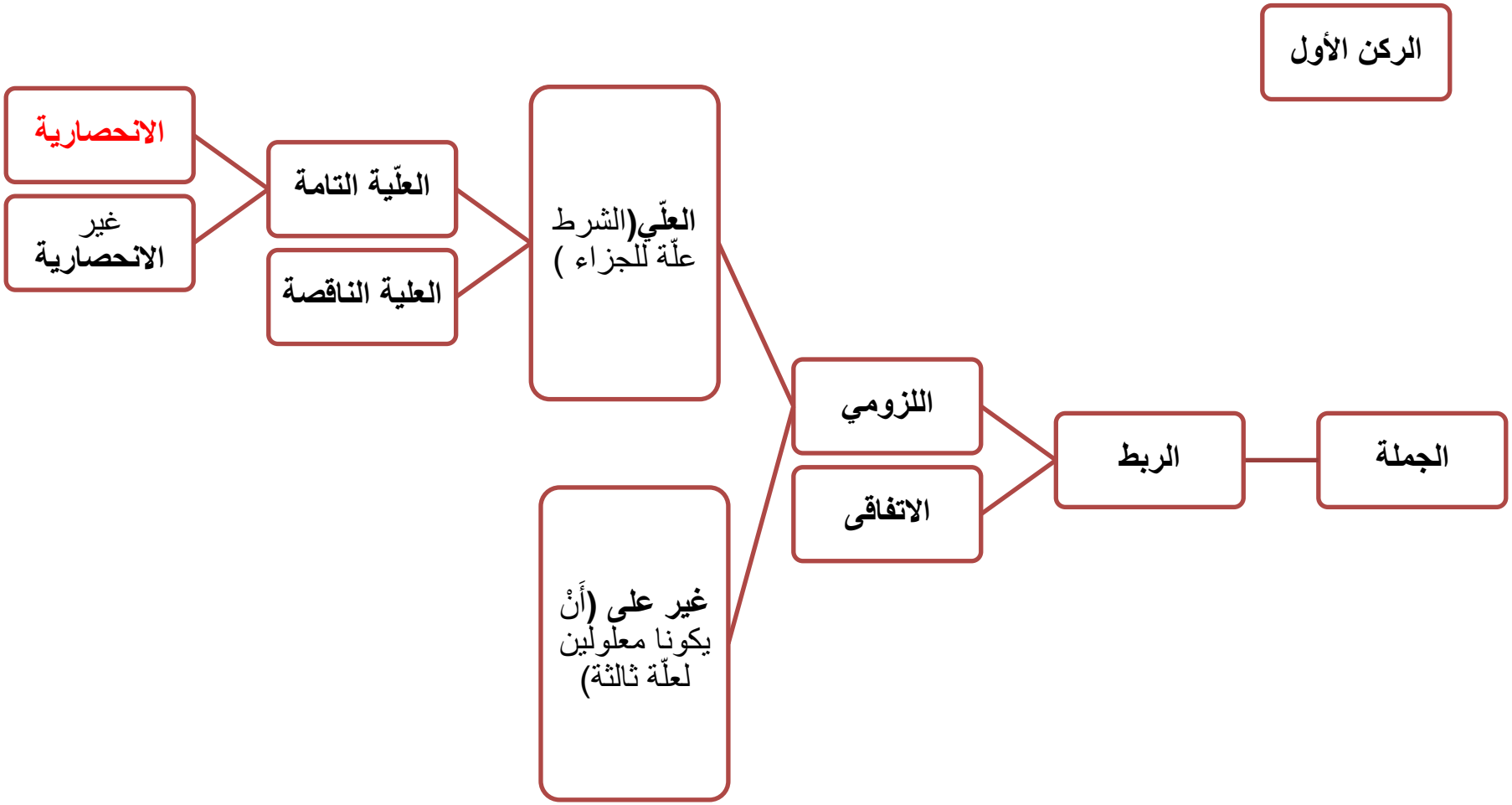

الركن الثانى للمفهوم

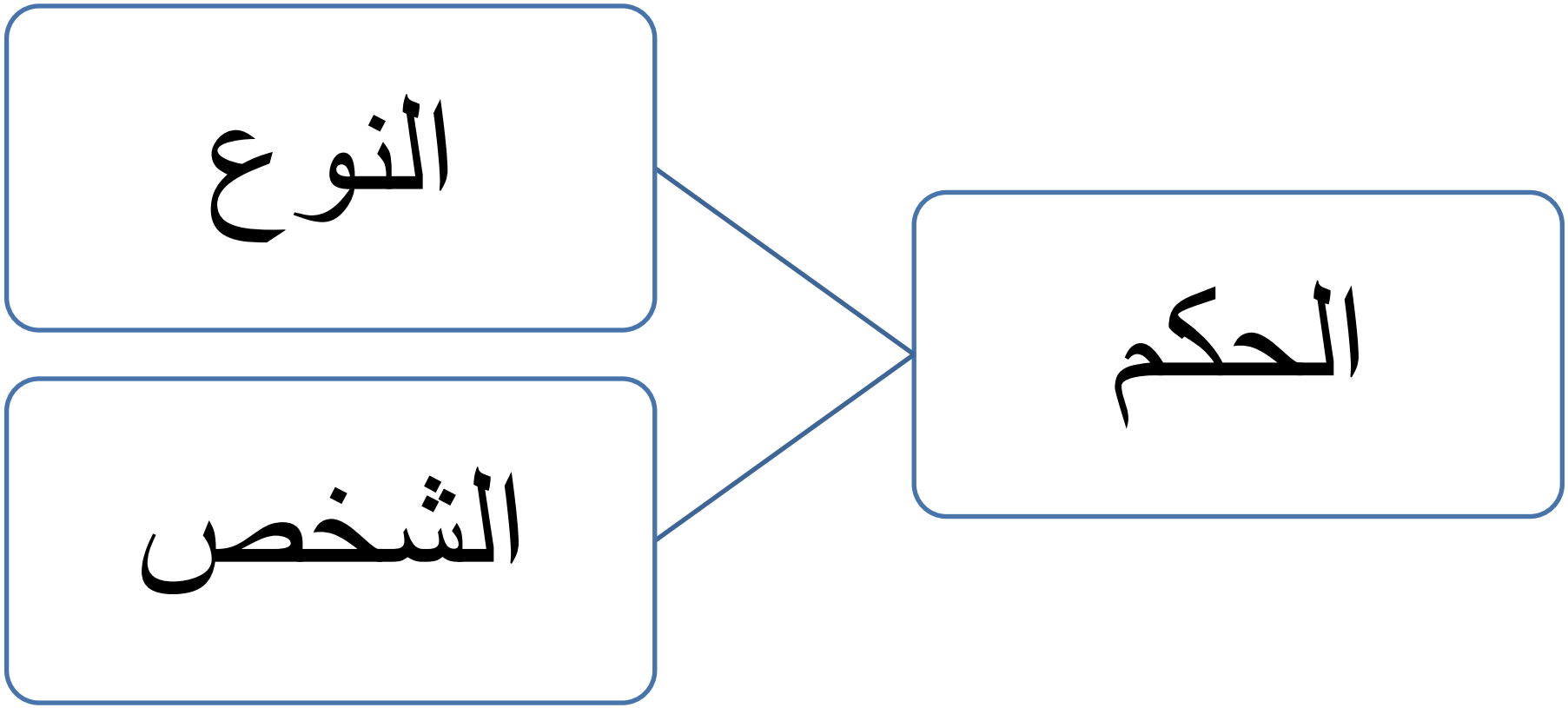

٤- مفاد الجملة الشرطية

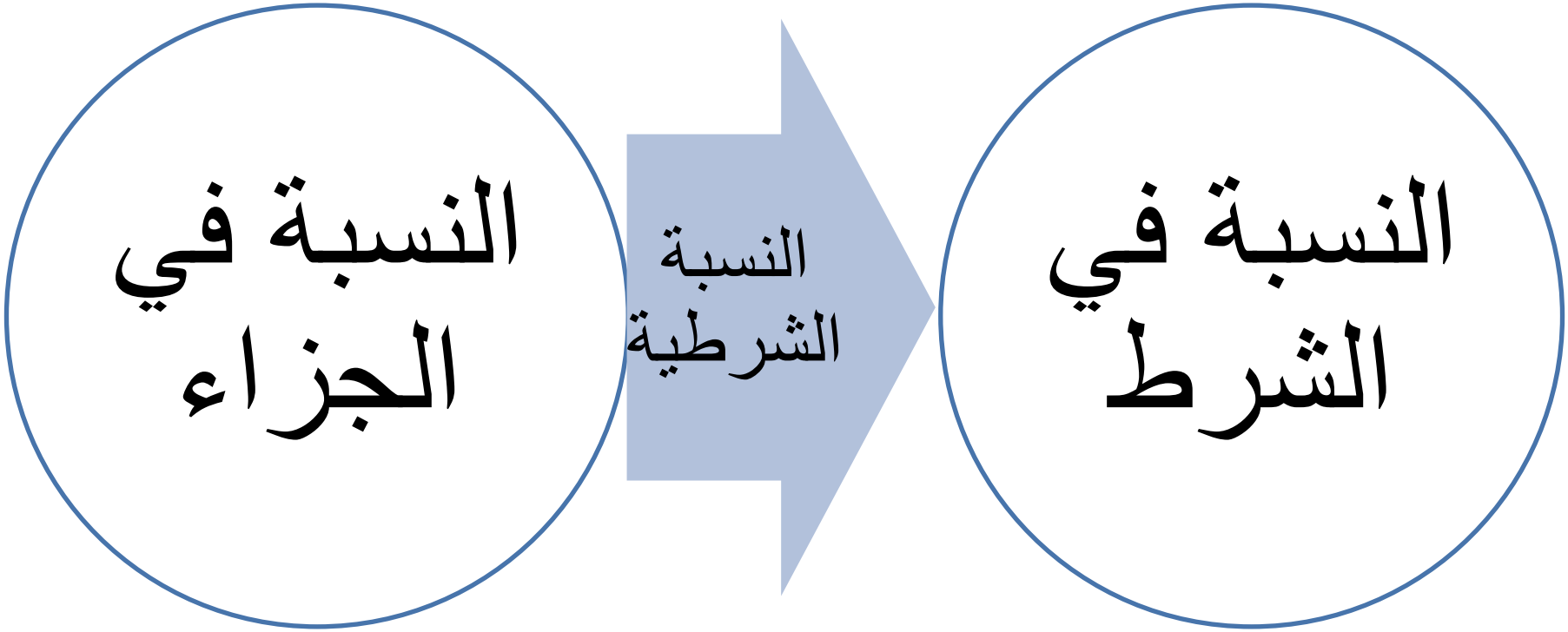

معانى حرفى ١٣-١١-٩٤ ٤١

٤- مفاد الجملة الشرطية

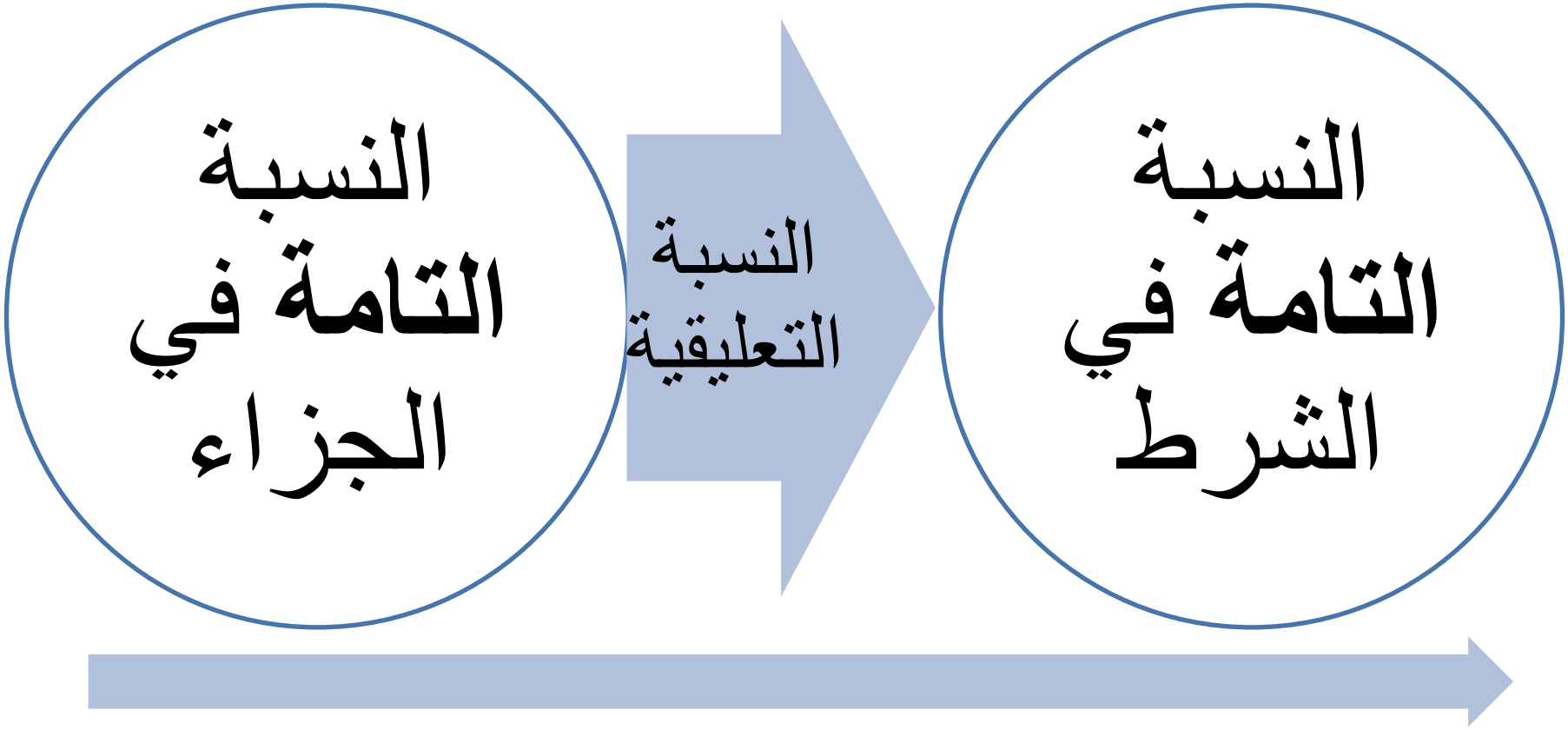

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

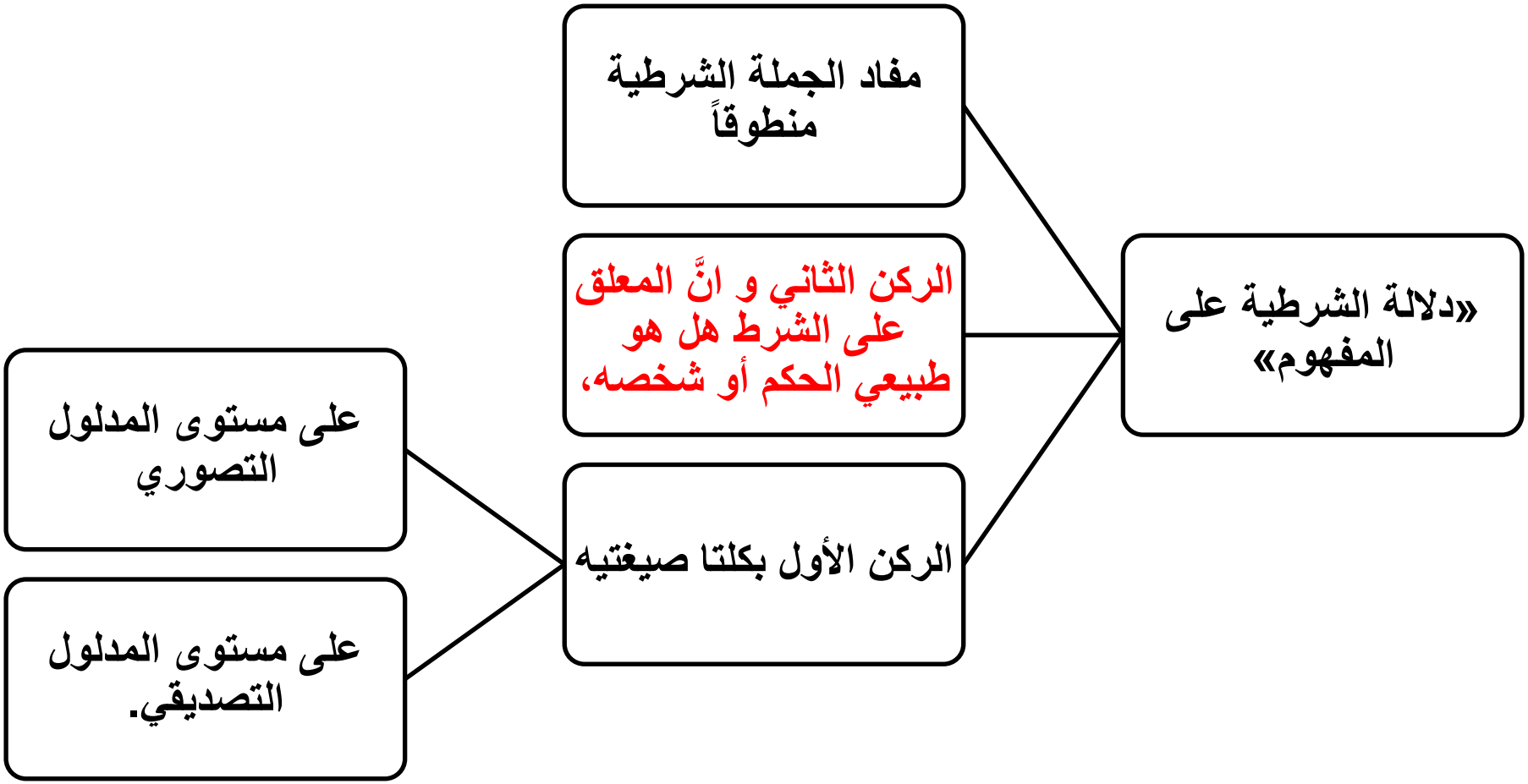

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

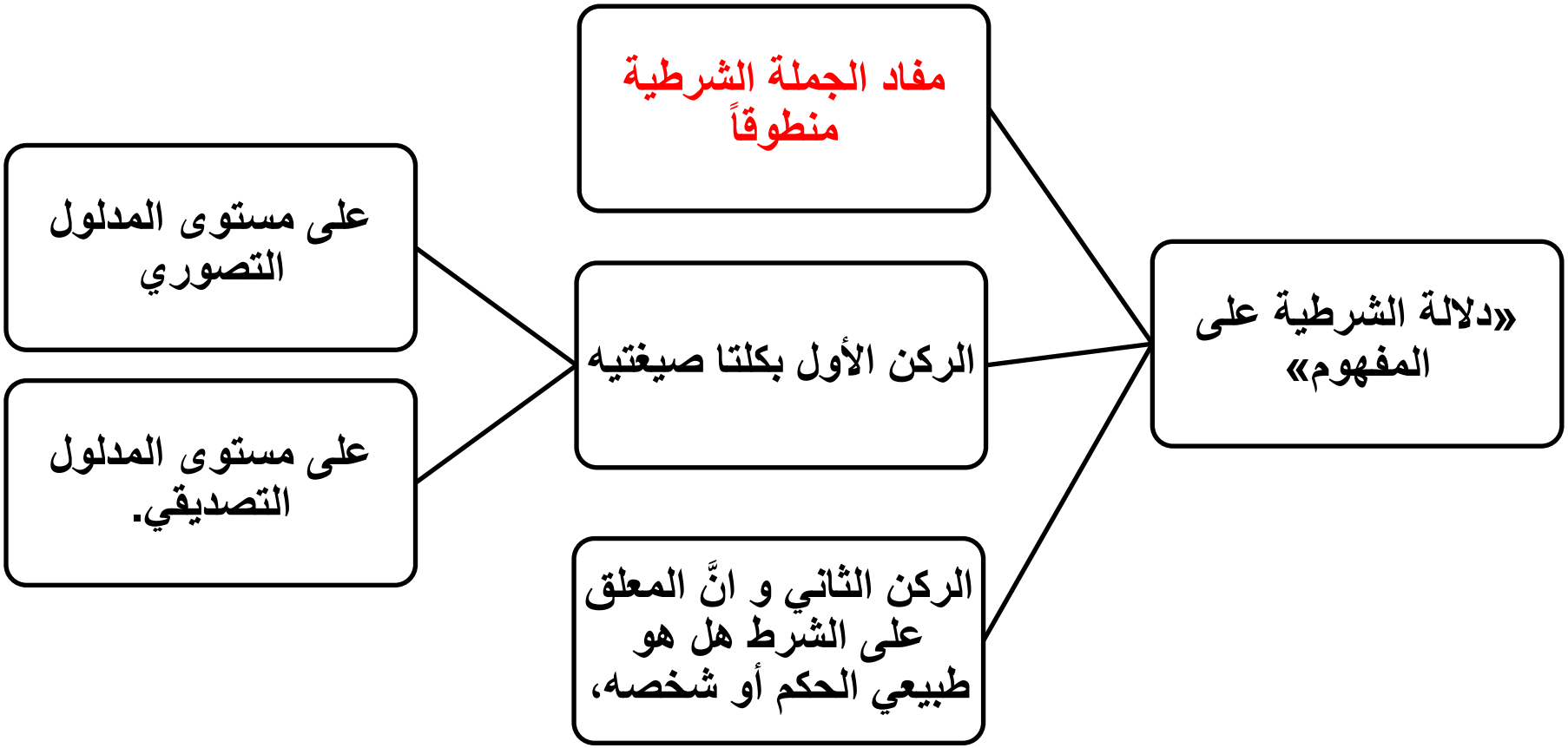

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و تحقيق الحال فی مسألة مفهوم الشرط بعد أنْ اتضح مما تقدم فشل كل المحاولات التی كانت ترمی إلی الاستدلال علی وجود مفهوم للجملة الشرطية أنْ نقول:
- انَّ الاستدلال علی وجود ظهور و دلالة فی كلام يكون بأحد أنحاء.
- ١- الاستدلال عليه بتطبيق كبری من كبريات الدلالة و قرينة عامة مفروغ عنها علی محل الكلام كما هو الحال فی تطبيق قرينة الحكمة العامة فی مورد من الموارد لإثبات معنی معين.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- ٢- الاستدلال على الملازمة بين ما يفرغ عن كونه معنى اللفظ مع معنى آخر فيثبت تبعاً لذلک دلالته على المعنى الثانى.
- ٣- إبراز الحيثية التعليلية للاستظهار بنحو يكون قابلاً للإدراک المباشر، كما فى موارد يكون الاستظهار فيها ناشئاً من قرينة اما لفظية غفل عنها أو معنوية قائمة على أساس مناسبات الحكم و الموضوع،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و جامع القسمين هو إثبات الدلالة و الظهور على أساس إبراز القرينة الشخصية القابلة للإدراک المباشر.
- و حيث لا يمكن إثبات ظهور و دلالة فی مورد على أساس أحد هذه الأنحاء الثلاثة فلا يبقى طريق إلاّ دعوى الوجدان القائم على أساس التبادر و الانسباق الّذی هو الطريق الساذج الاعتيادی لإثبات الدلالات الوضعيّة.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و الّذى أريد قوله بالنسبة لمفهوم الجملة الشرطية إثباتاً أو نفيا اننا لا يمكننا البرهنة و الاستدلال عليه بشيء من الطرق الثلاثة المتقدمة، لأنَّ المحاولات التى كانت تحاول إثباته على أساس قرينة الحكمة العامة قد عرفت المناقشة فيها طراً، و لا برهان على الملازمة بين ما هو المدلول الوضعى للجملة أو الأداة مع المفهوم،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و الطريق الثالث لا يتم إلاّ فى الموارد الخاصة التى يتعين فيها مفاد الكلام بحكم معين له مناسبات و قرائن معينة فلا يمكن إعمالها فى المداليل الكلية اللا بشرط من حيث محتوى معين كما فى مداليل الهيئات بقطع النّظر عن مدخولاتها و التي منها هيئة الشرطية أو أداة الشرط، فلا محالة لا يبقى طريق إلاّ دعوى الوجدان العرفى و الانسباق الّذى لا نشک فيه،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و من هنا أرى انه لا بدَّ فى أمثال هذه المسائل من مباحث هذا العلم أنْ نغير من منهج البحث فبدلاً من أنْ يفكر فى صياغة البراهين العقلية و الاستعانة بالقواعد الفلسفية التى هى أبعد ما تكون عن الفهم العرفى للاستدلال بها على إثبات معنى معين للكلام لا بدَّ و أنْ يبحث عن تنسيق الوجدانات العرفية التى نحس و يحس بها كلُّ إنسان عرفى ضمن نظرية موحدة قابلة لتفسيرها جميعاً، و فى المقام لنا عدة وجدانات عرفية لا بدَّ من التفكير فى تخريج نظرى موحد لها يمكن أنْ ينسّق على أساسه كل هذه الوجدانات.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- فمن ناحية **نحس وجداناً بثبوت المفهوم** للجمل الشرطية التى يكـون الجزاء فيها إنشائياً و لم يكن الشرط مقوما لموضوعه.
- و من ناحية ثانية نرى انَّ دلالتها على المفهوم **ليست بنحو بحيـث لـو لم يكن لها المفهوم كان استعمال أداة الشرط فى ذلک المورد مجازاً** و بعناية كما أدرک ذلک الأصوليون أنفسهم.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و من ناحية ثالثة لا بدَّ و أنْ نلحظ بأنَّ دلالة الجملة الشرطية على المفهوم **سنخ دلالة قابلة للتبعيض** و التجزئة بمعنى انه إذا ثبت وجود علّة أخرى بدليل خارج غير الشرط المصرح به فى الجملة الشرطية لا يلغو المفهوم بذلک رأساً بل يتبعض و يثبت المفهوم بلحاظ ما عدا العلّتين و لو فرض انَّ الانحصار فى ذلک الشرط قد انتقض على كل حال.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و من ناحية رابعة نرى بوجداننا العرفى انه **لا مفهوم للجمل الشرطية التى يكون الجزاء فيها جملة خبرية**، كما إذا قيل (إذا أكلتَ السمَّ مُتّ) فانه لا يدل على عدم الموت إذا لم يأكل السم.

- فلا بدَّ من وضع تخريج نظرى فنى لدلالة الجملة الشرطية على المفهوم بنحو تفى بتفسير كل هذه الوجدانات الأربعة، و الظاهر انّ المنكرين للمفهوم انما أنكروه لأنهم لم يستطيعوا التوفيق بين هذه الوجدانات فشككوا فى أصل ثبوت مفهوم للجملة الشرطية.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و ثمرة هذا البحث رغم انه بحث تفسيرى و ليس استدلالياً تظهر فى نقطتين:

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- الأولى: انه إذا عجزنا عن وضع نظرية موحدة لتفسير هذه الوجـدانات بمجموعها نكتشف انَّ بعضها خطأ و غير موضـوعى لأنهـا متهافتـة و غير قابلة للتنسيق.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- الثانية: اننا من خلال هذا البحث النظـرىّ التفسـيرى سـوف نكتشـف جوهر الدلالة المبحوث عنها و مرتبتها و قيمتها الدلالية مما يسـاعدنا فى تشخيص حكمها من حيث لزوم أخـذها أو تأويلهـا فـى مـوارد التعارض بينها و بين غيرها من الدلالات،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- تماما من قبيل ما أشرنا إليه فی بحث دلالـة الأمـر علـی الوجـوب و الّذی قلنا فيه انه لا إشكال عند أحد فی أصل الدلالة و انما لا بدَّ من البحث عن تحديد كنهها و جوهرها
- و هل انها بالوضع – كما يقول صاحب المعالم –
- أو بالإطلاق و القرينة العامة – كما يقول صاحب الكفاية –
- أو بحكم العقل – كما تقول مدرسة الميرزا،
- و لكل من هذه الدلالات رتبتها و قيمتها الخاصة فی مجال التعـارض كما لا يخفی.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و امّا تفسير هذه الوجدانات فى صياغة نظرية موحدة فى المقام فيكون بالنحو التالى:
- انَّ الجملة الشرطية تتضمن ثلاث دلالات مختلفة ينتج من مجموعها الدلالة على المفهوم بنحو لا يتهافت مع ما يقتضيه الوجدان من الخصائص المذكورة لهذه الجملة، و تلک الدلالات على ما يلى:

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- ١- الدلالة الوضعيّة على الربط بين الجزاء و الشرط بنحو النسبة التوقفية و لا نريد بالنسبة التوقفية الترتب العلّى الفلسفى، بل لا نريد حتى اللزوم الفلسفى و انما معنى أوسع من كل ذلک و هو مطلق الالتصاق العرفى و عدم الانفكاک بين الجزاء و الشرط، و لو كان ذلک من جهة الصدفة و الاتفاق و هذه دلالة ندّعى انها مأخوذة فى مدلول أداة الشرط وضعاً بشهادة الانسباق و التبادر العرفى.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- ٢- الدلالة الإطلاقية على انَّ المعلّق على الشرط انما هو طبيعى الحكم لا شخصه بالنحو المتقدم شرحه.
- ٣- الإطلاق الأحوالى للنسبة التوقفية و انها ثابتة فى جميع حالات الشرط و ليست مخصوصة بحالة دون أخرى فقولنا (أكرم زيداً إنْ جاءک) يتضمن إطلاقا أحوالياً دالاً على ثبوت توقف وجوب الإكرَام على مجيء زيد فى جميع الحالات فى قبال ما إذا قيّد بحال صحته مثلا فقال (أكرمه إذا جاءک ما دام صحيحاً) [١].

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

•

[١]- لا إشكال في ان الشرطية تختلف عن الجملة الوصفية من حيث ان النسبة الحكمية فيها ملحوظة بصورة مستقلة عن الشرط بمعنى ان الشرط لم يؤخذ قيداً في المرتبة السابقة لنفس النسبة الحكمية في طرف الجزاء، و هذا بخلاف الوصف في الجملة الوصفية فلا يلحظ الحكم بصورة منفصلة عنه و هذه الخصيصة هي منشأ دعوى المفهوم للجملة الشرطية لأنها تفسح المجال لجريان الإطلاق في الحكم لإثبات ان المعلق طبيعي الحكم و سنخه لا الحكم المقيد بالشرط، الا ان هذه النسبة بين الشرط و الحكم لا بد من تحليلها و كشف حقيقتها، فان كانت نسبة تامة توقفية أمكن إجراء الإطلاق و إثبات المفهوم و ان كانت نسبة ذهنية حقيقتها تحديد فرض صدق الجزاء فلا مفهوم، و نحن لا نستفيد أكثر من هذا المقدار و ذلك. أولا:- لأن معنى التوقف كالانحصار أجنبي عن مفاد الشرطية و لا يوجد دال عليه فيها، و انما المتبادر منها مجرد الترتب و التقدير.

- و ثانياً- ما أشرنا إليه فيما سبق من لزوم بعض المفارقات التي لا يمكن الالتزام بها، فان التوقف إذا كان مدلولاً كنسبة ناقصة تحليلية فلا يمكن استفادة المفهوم حينئذٍ و ان كان مدلولا تاماً و بإزائه المدلول التصديقي للجملة الشرطية لزمت محاذير تقدمت الإشارة إليها.
- و ثالثاً- النسبة التوقفية بين الجزاء و الشرط بمعنى عدم الانفكاك بينهما له معنيان. أحدهما- ان الشرط لا ينفك عن الجزاء في الصدق، و الثاني- ان الجزاء لا ينفك عن الشرط، فإذا أريد استفادة الأول فهذا لا يثبت المفهوم، و إذا أريد الثاني لا يمكن إثباته بالإطلاقين المذكورين فانهما يثبتان التوقف بالمعنى الأول أي ثبوت الجزاء في تمام حالات الشرط دون استثناء و اما المعنى الثاني للتوقف و عدم الانفكاك فيحتاج استفادته إلى دعوى دلالة الجملة عليه وضعاً فيلزم المجاز لو ثبت في مورد عدم التوقف تماماً كما يلزم ذلك إذا أبدلنا الجملة إلى مكافئها الاسمي فقلنا (وجوب إكرام زيد متوقف على مجيئه).

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و على ضوء هذه الظهورات الثلاثة فى الجملة الشرطية نستطيع تفسير كل النقاط الوجدانية المتقدمة.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و امّا الوجدان القاضى بعدم المفهوم للجملة الشرطية الخبرية كقولنا (إذا شرب زيد السم فسوف يموت)، و التى لا تدل على المفهوم جزما، و لذلک لا يستفيد أحد من مثل هذه الجملة الدلالة على خلود زيد و عدم موته أبداً إذا ما لم يشرب السم، فهذا الوجدان بحسب الحقيقة من أهم المصادرات الوجدانية فى باب الجمل الشرطية الداعية إلى إنكار المفهوم لها فالتنسيق بين هذا الوجدانٍ و وجدانية المفهوم فى الجملةالشرطية الإنشائية أمر يبدو صعباً جداً على مستوى النظرية، إذ أىّ فرق بين أداة الشرط الداخلة على الجملة الخبرية أو الداخلة على الجملة الإنشائية بعد أنْ كانت الأوضاع فى الهيئات نوعية لا شخصية؟

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و تحقيق حال هذه النقطة التى تعتبر أدق مراحل البحث عن مفهوم الشرط متفرع على استذكار المبانى التى حققناها فى بحث الوضع فى التفرقة بين مفاد الجملة الخبرية و الجملة الإنشائية و بين النسبة التامة و النسبة الناقصة، ذلک انَّ هذا التهافت مبنىٌّ على تخيل انَّ مفاد الجملة الشرطية الخبرية إذا كان على وزان الجملة الشرطية الإنشائية من حيث الدلالة على الانتفاء عند الانتفاء و تعليق النسبة الواقعية بين المخبر و المخبر به على الشرط فلا بدَّ و أنْ يكون المثال السابق على تقدير وجود المفهوم مكافئا مع قولنا (موت زيد معلّق على شربه السم) الدال بمقتضى إطلاقه على عدم موته إذا لم يشرب السم.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- فی حین انّا حققنا فی محله انَّ مفاد الجملة الخبرية ليس هو النسبة الواقعية الخارجية و انما النسبة الحكمية التصادقية التى لا موطن لها إلاّ فی الذهن و هی نسبة هذا ذاک، التى هی نسبة غير خارجية بل فی الخارج لا توجد إلاّ وحدة و عينية بين هذا و ذاک وٍ امّا النسبة الخارجية فتأتى فی الذهن بصورها التى لا تكون نسبة حقيقة فی الذهن بل تحليلة و مختزلة أی صورة نسبة، و قد برهنا هناک انّ جميع النسب الخارجية كالظرفية أو الابتدائية أو غيرهما و مما وضع بإزائها الحروف و الهيئات الناقصة، يكون ما بإزائها فی الذهن نسبة ناقصة تحليلية و كل النسب التى موطنها فی الذهن و تكون نشأتها فيه فهی نسب تامة. و توضع بإزائها الجمل التامة،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و على هذا الأساس يتضح انَّ المعلَّق على الشرط فى قولنا (إذا شرب زيد السم سوف يموت) ليس هو موت زيد المتضمن لنسبة خارجية ناقصة هى نسبة عروض الموت إلى زيد بل المعلّق هو النسبة التصادقية الذهنية بين الذات التى عرض عليها الموت و بين زيد التى هى مدلول الجملة التامة فى الجزاء، أى النسبة الحكمية الاخبارية فيكون المعلّق هو اخباره بالموت لا واقع الموت فيكون الناتج من دلالة الجملة على التعليق انتفاء النسبة الحكمية و الاخبار عن موته عند انتفاء الشرط لا انتفاء موته الخارجى.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و امّا الجملة الشرطية الإنشائية فهى و إنْ كانت متضمنة لنسبة تامة إنشائية هى النسبة الإرسالية مثلا و تكوَن هى المعلَّقة على الشرط لا النسبة الإرسالية الخارجية، و لكن حيث انَّ الحكم لا واقع و لا حقيقة له وراء الإنشاء و النسبة الحكمية فلا محالة يدل انتفاء هذه النسبة الحكمية الإنشائية عند انتفاء الشرط على انتفاء الحكم واقعا إذ لا واقع له فى غير أفق الإنشاء المنتفى بحسب الفرض، و هذا بخلاف الاخبار الّذى يبقى واقع المخبر به محفوظا مع انتفاء الاخبار أيضا [١].

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- ثم انَّ المحقق العراقى (قده) قال: بأنَّ نزاع الأصحاب فى بحث المفاهيم انما وقع فى الركن الثانى فجعل ضابط اقتناص المفهوم أنْ يستفاد من الجزاء تعليق سنخ الحكم.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و امّا الركن الأول ففرض انَّ ثبوته متفق عليه عندهم حتى فى مثل الجملة الوصفية، و قد استدل على ذلک باتفاق العلماء فى باب المطلق و المقيد على حمل المطلق على المقيد لو أحرز وحدة الحكم، و هذا لا يمكن أنْ يفسر إلاّ على أساس أنَّ القيد و الوصف علّة منحصرة للحكم و الحكم ملتصق به، إذ لو فرض احتمال وجود علّة أخرى للحكم لاحتمل ثبوت الحكم مع انتفاء القيد فلا وجه لحمل المطلق على المقيّد بل لا بدَّ و أنْ يؤخذ بالمطلق و المقيد معاً «١».

---

(١)- مقالات الأصول، ج ١، ص ١٣٨

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و هذا الّذى أفاده (قده) لا يمكن المساعدة عليه: لأنَّ المطلوب من الركن الأول فى باب المفاهيم أنْ يكون الشرط علّة منحصرة للحكم فى الجزاء حتى لو فرض انَّ الحكم فى الجزاء سنخ الحكم لا شخصه، و بتعبير أصح: المطلوب من الركن الأول فى باب المفهوم أنْ يكون الحكم فى الجزاء ملتصقا بالشرط لو فرض انَّ الجزاء سنخ الحكم فانَّ كون الحكم فى الجزاء ملتصقا بالشرط على تقدير كونه حكماً شخصياً امر مسلم و لكنه لا يفيد فى اقتناص المفهوم ما دمنا نحتاج إلى الركن الثانى،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- فنحتاج فی اقتناص المفهوم من الجملة إلی أنْ یکون الحکم فی الجزاء ملصقا بالشرط علی کل حال یعنی حتی لوفرض انَّ الحکم یکون سنخ الحکم لا شخص الحکم، بینما غایة ما یستکشف من حمل المطلق علی المقید علی تقدیر إحراز وحدة حکمهما انَّ هذا القید علّة منحصرة لشخص هذا الحکم و شخص هذا الحکم یکون ملتصقا بالقید،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و لا تلازم بين القول بـأنَّ الوصـف و القيـد علّـة منحصـرة لشـخص الحكم- كما يستفاد من حمل المطلق على المقيد على تقـدير وحـدة الحكم- و بين القول بأنَّ الوصف و القيد علّة منحصرة لسنخ الحكـم، فانَّ هناک برهانا على انَّ شخص الحكم لا بـدَّ و أنْ يكـون لـه علّـة واحدة و موضوع واحد لا يأتى فى سنخ الحكم، و البرهان: انَّ الحكم انما يتشخص بالجعل مهما كانت له مجعولات متعددة، و من الواضـح انه لا يمكن أنْ يكون لجعل واحد موضوعان بينمـا يعقـل أنْ يكـون لجعلين مستقلين موضوعان مستقلان،

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- بيان مرحوم نائينی در اطلاق جزاء
- شايد مقصود شهيد صدر ـ رضوان الله عليه ـ از «دلالت اطلاقيه بر اينكه معلق بر شرط، طبيعی حكم است نه شخص حكم» اطلاق در ناحيه جزاء باشد كه مورد نظر مرحوم نائينی است نه اطلاق در ناحية شرط.
- حضرت امام ـ رضوان الله عليه ـ ظاهراً از تعبير مرحوم نائينی استفاده كردند كه ايشان می‌خواهند با تمسک به اطلاق در اينجا ثابت كنند كه معلق بر شرط، شخص حكم نيست، بلكه سنخ حكم است.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- عبارت مرحوم نائینی این است که حکم در جزاء مطلق است. طبق این برداشت مرحوم نائینی فرمودند اطلاق جزاء اقتضا می‌کند که در صورت تحقق این شرط، این حکم به نحو مطلق محقق است.
- اگر گفتیم «إن جاء زید فأکرمه» اطلاق در «فأکرمه» اقتضا می‌کند که وجوب اکرام مقید به هیچ قیدی نیست. تنها قیدی که دارد همین آمدن زید است که در شرط بیان شده است. اطلاق احتمال چنین قید زائدی را نفی می‌کند.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- اگر کسی بگوید این اطلاق در صورتی جاری است که متکلم در مقام بیان باشد و از کجا بدانیم که از این جهت در مقام بیان است یا نه، ایشان در جواب می‌فرمایند قاعدهٔ عقلائی این است که متکلم در مقام بیان است مگر خلاف آن ثابت شود.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- ظاهراً مرحوم نائینی مقصودش از تمسک اطلاق در جزاء این نیست که اثبات کند سنخ حکم در اینجا مطرح است نه شخص حکم؛ زیرا بحث سنخ و شخص را در ادامه مطرح می‌کند. گویا ایشان می‌خواسته اصل «الانتفاء عند الانتفاء» را ثابت کند؛ یعنی می‌خواهد بگوید چون حکم در جزاء مطلق است و هیچ قیدی زائد بر این شرط ندارد، تنها شرط برای این حکم همان چیزی است که در شرط ذکر شده است؛ بنابراین به انتفاء این شرط، حکم منتفی می‌شود؛ اما اینکه این حکمی که منتفی می‌شود، شخص حکم است یا سنخ حکم، دیگر این را نمی‌خواهد با این اطلاق اثبات کند. شاید مرحوم آقای صدر هم که فرمودند دلالت اطلاقی اقتضا می‌کند سنخ حکم معلق شده باشد نه شخص حکم، همین اطلاق در جزاء در ذهنشان بوده است.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- اشکال کرده‌اند که معنای اطلاق جزاء حداکثر این است حاکم فقط عدم تنجس و اعتصام و عدم انفعال را ملاحظه کرده است و هیچ چیز دیگر را ملاحظه نکرده است و این فقط دلالت می‌کند در صورت حصول شرط فقط این حکم ثابت است و هیچ حکم دیگری ثابت نیست. اصلاً اطلاق در جزاء هم به فرض وجودش در ناحیهٔ منطوق اثر دارد و تأثیری در ناحیهٔ مفهوم ندارد.
- ما می‌گوییم اطلاق فقط این مقدار ثابت می‌کند که حکم در جزاء مشروط است به شرطی که در شرط ذکر شده است و قید زائدی بر این شرط دخالت ندارد و بعد از تحقق این شرط دیگر حالت منتظره‌ای برای تحقق حکم نیست و از این جهت حکم مطلق است؛ اما این اطلاق اثبات نمی‌کند آنچه معلق شده است، سنخ حکم است و به فرض تحقق شرایط دیگری این حکم نمی‌تواند تحقق پیدا کند.
- بیان مرحوم نائینی مبتنی است بر اینکه آنچه بر شرط معلق می‌شود، مفاد مادهٔ جزاء است نه مفاد هیأت جزاء؛ چون ایشان معتقدند معانی حرفی قابل تقیید و تعلیق نیستند. ما این مبنا را نپذیرفتیم؛ اما بر فرض پذیرش این مبنا می‌گوییم این اطلاق در هیأت حداکثر اقتضا می‌کند که نسبت ارسالیه در «فأکرمه» مشروط به شرطی زائد بر تحقق مجیء زید نیست. دیگر ثابت نمی‌کند که اگر مجیء متحقق نشد و شرط دیگری تحقق پیدا کرد، یک وجوب اکرام دیگری و یک نسبت ارسالیة دیگری نباشد؛ مثلاً اگر زید عالم بود، یک وجوب اکرام دیگری نداشته باشد.
- . اشاره کردیم که برخی به اطلاق در ناحیة شرط تمسک کردند.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- . موسوی الخمینی، روح الله، مناهج الوصول إلی علم الأصول، ج ۲، ص ۱۸۵، قم، چاپ اول، ۱۴۱۵ هـ ق.
- . مرحوم نائینی می‌گویند ما اصلاً نیاز نداریم ثابت کنیم سنخ حکم معلق بر جزاء است. فقط در صورتی به این نیاز داریم که بگوییم رکن اول، مدلول تصوری جمله است ولی اگر بگوییم مدلول تصدیقی جمله است، دیگر نیازی نداریم بگوییم سنخ حکم معلق بر جزاء است. این بحث اثبات نیست، اثبات این است که اصلاً نیازی هست به رکن دوم یعنی اثبات سنخ حکم یا نه؟ بعضی‌ها گفتند اصلاً نیازی نیست، ولی ایشان می‌گوید نیاز است
- . النائینی، محمد حسین، فوائد الاصول (تقریر: محمد علی کاظمی الخراسانی)، ج ۲، ص ۴۸۳، جامعة مدرسین حوزة علمیة قم، قم، چاپ اول، چاپ ۱۳۷۶ هـ ش.
- . همان، ص ۴۸۳ ـ ۴۸۴.
- . همان، ص ۴۸۴.
- . همان، ص ۴۷۹.

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

و ان كان الشرط على الوجه الأول، كمجيء زيد، و ركوبه، و جلوسه، و غير ذلک من الحالات التى لا يتوقّف إكرامه عليها عقلا، فلا محالة يكون الجزاء مقيّدا بذلک الشرط فى عالم الجعل و التشريع، و معنى التّقييد هو إناطة الجزاء بذلک الشرط،

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص۴۸۳

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

و مقتضى إناطته به بالخصوص هو دوران الجزاء مداره وجودا و عدما، بمقتضى الإطلاق و مقدمات الحكمة، حيث انّه قيد الجزاء بذلک الشرط بخصوصه، و لم يقيّد بشيء آخر، لا على نحو الاشتراک بان جعل شيء آخر مجامعا لذلک الشرط قيدا للجزاء، و لا على نحو الاستقلال بان جعل شيء آخر موجبا لترتب الجزاء عليه و لو عند انفراده و عدم مجامعته لما جعل فی القضيّة شرطا،

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص۴۸۳

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

و مقتضى ذلک هو دوران الجزاء مدار ما جعل شرطا فی القضيّة، بحيث ينتفی عند انتفائه، و هو المقصود من تحقق المفهوم للقضيّة.
فمقدمات الحكمة انّما تجری فی ناحية الجزاء من حيث عدم تقييده بغير ما جعل فی القضيّة من الشرط، لا فی الشرط، حتی يرد عليه ما تقدّم من الأشكال.

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص۴۸۳

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

و الحاصل: انّ إطلاق الجزاء فى المقام بالنّسبة إلى ما عدا الشرط فى اقتضائه المفهوم يكون كإطلاق الوجوب فى اقتضائه النّفسيّة العينيّة التعيينيّة، من غير فرق بين المقامين أصلا، حيث انّ مقدّمات الحكمة انّما تجرى لاستكشاف المراد، و انّ المراد النّفس الأمرى هو ما تضمّنه الكلام بعد إحراز كون المتكلّم فى مقام البيان، كما هو الأصل الجارى عند العقلاء فى محاوراتهم، حيث انّ الأصل العقلائى يقتضى كون المتكلم فى مقام بيان مراده النّفس الأمرى، إلّا ان تكون هناك قرينة نوعية على الخلاف، و فى المقام مقتضى تقييد الجزاء بالشرط هو كون المتكلّم فى مقام البيان.

فوائد الاصول ؛ ج٢ ؛ ص٤٨٣

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

و دعوى انّه فى مقام البيان من هذه الجهة دون سائر الجهات و القيود، فاسدة فانّه لو بنى على ذلک لانسدّ باب التّمسک بالإطلاقات فى جميع المقامات، إذ ما من مورد إلّا و يمكن فيه هذه الدّعوى. و مقتضى كونه فى مقام البيان و عدم تقييد الجزاء بقيد آخر هو انّ الجزاء مترتّب على ذلک الشرط فقط، من دون ان يشاركه شرط آخر أو ينوب عنه. و بعد ذلک لا ينبغى التوقف فى ثبوت المفهوم للقضيّة الشرطيّة التى لا يتوقف الجزاء فيها على الشرط عقلا، فتأمل جيدا.[١]

فوائد الاصول ؛ ج٢ ؛ ص٤٨٣

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- **نظر حضرت امام در بحث اطلاق**
- ایشان بعد از اینکه تمسک به اطلاق را مخدوش می‌کند، به عنوان دلیل برای اثبات انتفاء سنخ حکم، می‌فرمایند جملة شرطیه به حکم عقل و به قضاوت عقلا بیانگر رابطه‌ای بین طبیعت حکم در جزاء و بین شرط است؛ مثلاً در «الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء» بین طبیعی حکم اعتصام و کریت یک مناسبتی است که از جملة شرطیه فهمیده می‌شود.
- تهذیب الأصول، ج۲، ص: ۱۰۶-۱۰۸
- . مناهج الوصول إلی علم الأصول، ج ۲، ص ۱۸۱ ـ ۱۸۳.

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص ۴۸۴

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- اساساً اگر مناسبتی نبود، بیان این مطلب در قالب جملة شرطیه معنا نداشت. به همین جهت اگر بگویند «اگر هوای تهران آلوده باشد و هر چقدر هم این آلودگی افزایش پیدا کند، مدارس تهران تعطیل نیست.» این جملة عرفاً فاقد معنا است؛ چون حسب فرض بین آلوده بودن و تعطیل نبودن تناسبی نیست. این معناداری و عدم آنکه عرف درک می‌کند به دلیل بافت جملة شرطیه است که تناسب بین شرط و جزاء را بیان می‌کند. حضرت امام ـ رضوان الله علیه ـ به تعابیر مختلف به این تناسب اشاره می‌کند و می‌خواهد نتیجه بگیرد که به انتفاء شرط، طبیعی حکم در جزاء منتفی می‌شود.

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص ۴۸۴

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- نقد نظر مرحوم امام
- اینکه ایشان فرموده‌اند جملة شرطیه دلالت می‌کند بین طبیعی حکم در جزاء و بین شرط یک ارتباطی هست، فی الجمله درست است. هر طبیعتی به فردش تحقق پیدا می‌کند و شکی نیست که اگر بین این طبیعت و یک خصوصیتی یک تناسبی بود، معنا دارد که ما این فرد را که این طبیعت در آن هست، به آن خصوصیت مرتبط کنیم.

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص ۴۸۴

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- این معنادار است که ما فردی از افراد اعتصام را به واسطة تناسب بین طبیعت اعتصام با کریت، با کریت مرتبط کنیم؛ اما بحث در این است که آیا همان حصه از طبیعت حکم که در این شخص تحقق پیدا کرده است، بر شرط معلق می‌شود یا نه فراتر از آن است و تمام حصص طبیعت بر شرط معلق می‌گردد. آیا این ارتباط بین طبیعت اعتصام با کریت اقتضا می‌کند که اگر کریت نبود، مطلقاً طبیعت اعتصام نباشد حتی اگر یک خصوصیت دیگری مثل باران بودن، آب چاه بودن جای کریت قرار بگیرد.

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص ۴۸۴

دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- امام ـ رضوان الله علیه ـ به این نکته تصریح کردند و درست هم است که وقتی گفته می‌شود «الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء» ما می‌فهمیم که آب بدون هیچ خصوصیتی یعنی بدون ملاحظهٔ خصوصیت حجمی، وزنی، منبعش و مانند این‌ها معتصم نیست؛ چون اگر خصوصیتی از آب دخالت در اعتصام نداشت، باید می‌گفت: «الماء لا ینجسه شیء» و آوردن قید «إذا بلغ قدر کر» لغو بود. این مسلم است که جملهٔ شرطیه وضع شده است برای تعلیق جزاء بر شرط و معنای تعلیق این است که به انتفاء شرط، جزاء منتفی می‌شود؛ اما بحث ما فراتر از این است. بحث در این است که اگر آب این خصوصیت را نداشت ولی خصوصیت جایگزین داشت مثلاً آب باران بود، آیا حکم اعتصام همچنان نیست؟ آیا عبارت «الماء إذا بلغ قدر کر لا ینجسه شیء» ظهور دارد که آب باران معتصم نیست؟ آیا ظهور دارد که آب چاه معتصم نیست؟

فوائد الاصول ؛ ج۲ ؛ ص ۴۸۴

محدودة دلالت جملة شرطيه

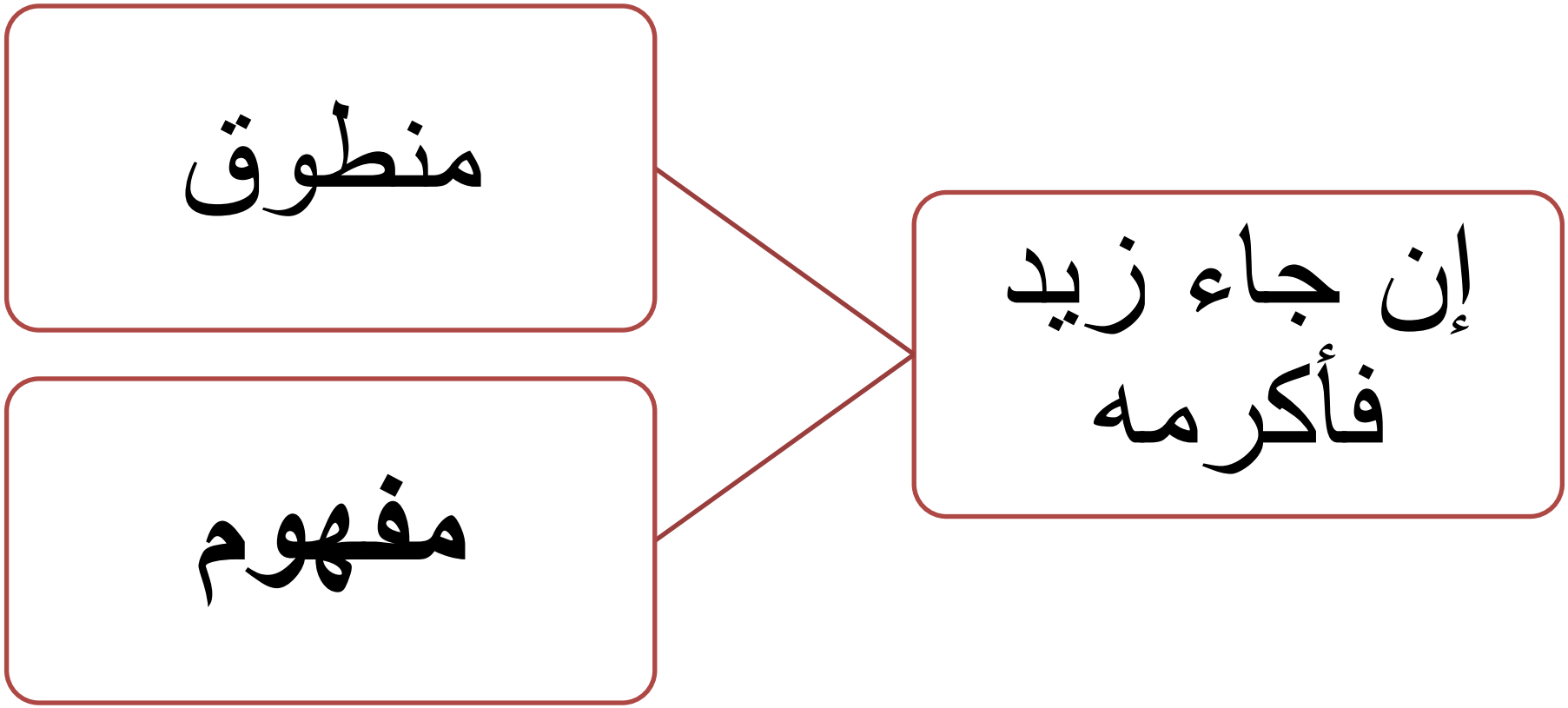

محدودة دلالت جملة شرطيه

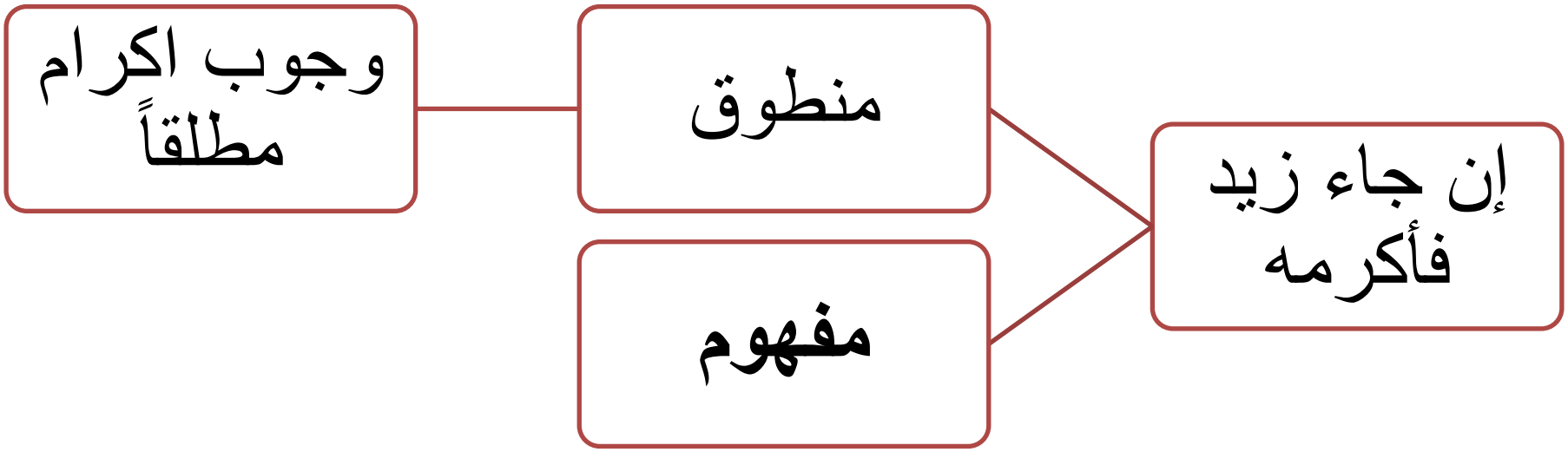

محدودة دلالت جملة شرطيه

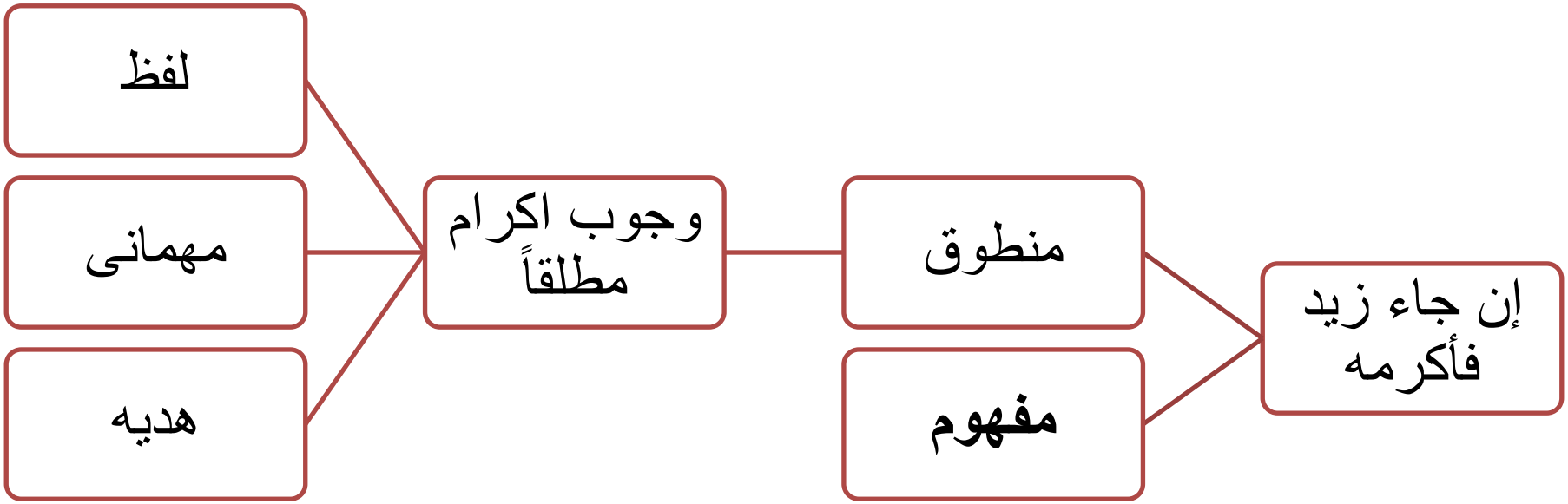

محدودة دلالت جملة شرطيه

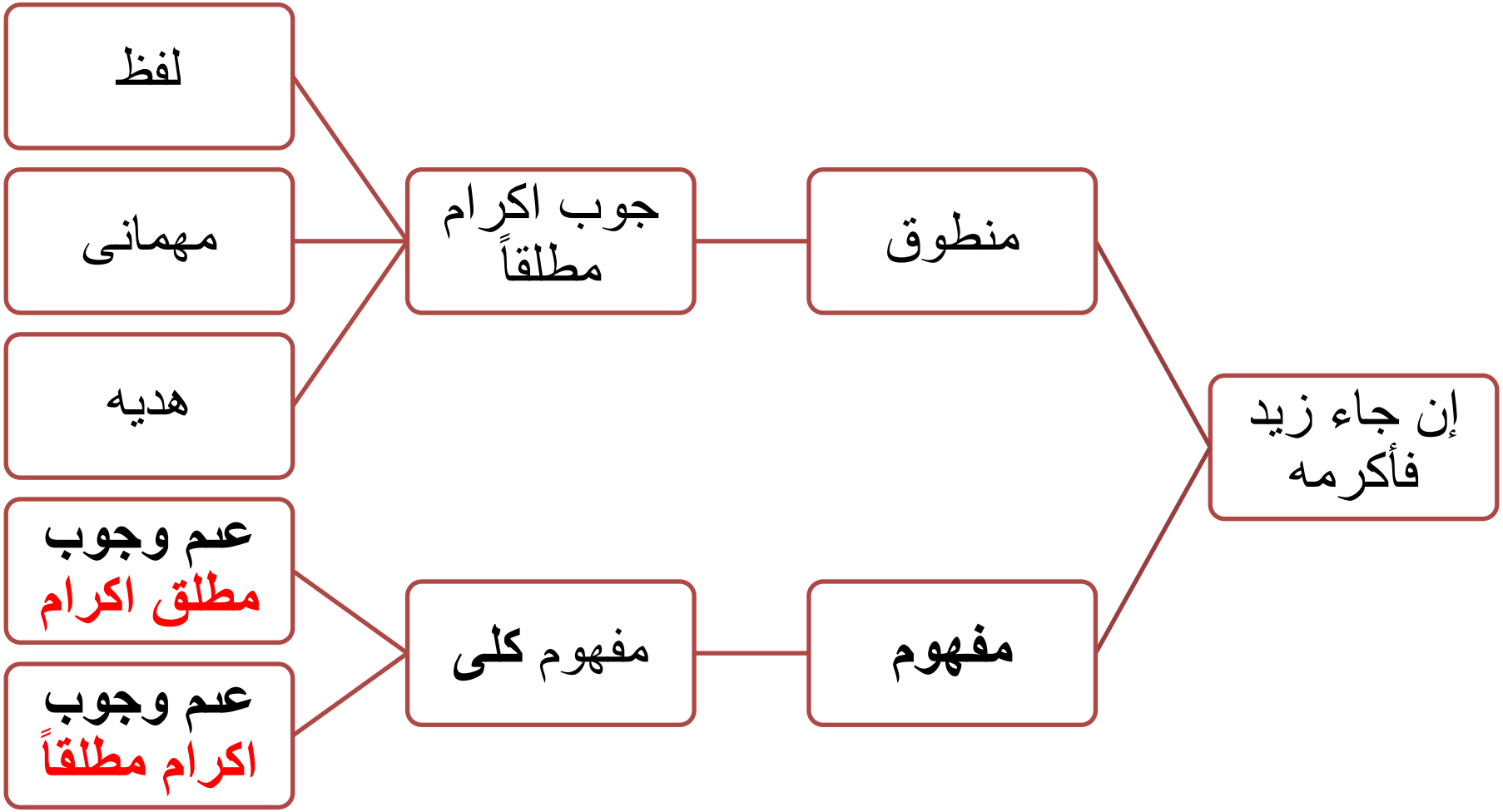

محدودة دلالت جملة شرطيه

- **محدودة دلالت جملة شرطيه**
- «إن جاء زيد فأكرمه» مفهومش اين است كه اگر زيد نيامد وجوب اكرامي هم نيست. ايشان می‌فرمايد در منطوق اكرام واجب است مطلقاً؛ يعنی به هر شكلی زيد را اكرام كنيم به اين وظيفه عمل كرده‌ايم؛ مثلاً ما در تخاطب با او الفاظی را بكار ببريم كه نشان‌دهندة اكرام اوست يا او را دعوت كنيم و برايش مهمانی تشكيل دهيم يا هديه‌ای بدهيم؛ اما در ناحية مفهوم كه مقصودشان مفهوم كلی است، وقتی می‌گوييم اگر زيد نيامد، اكرامی واجب نيست، آيا مقصود اين است كه مطلق اكرام واجب نيست يا اكرام مطلقاً واجب نيست؟

محدودة دلالت جملة شرطيه

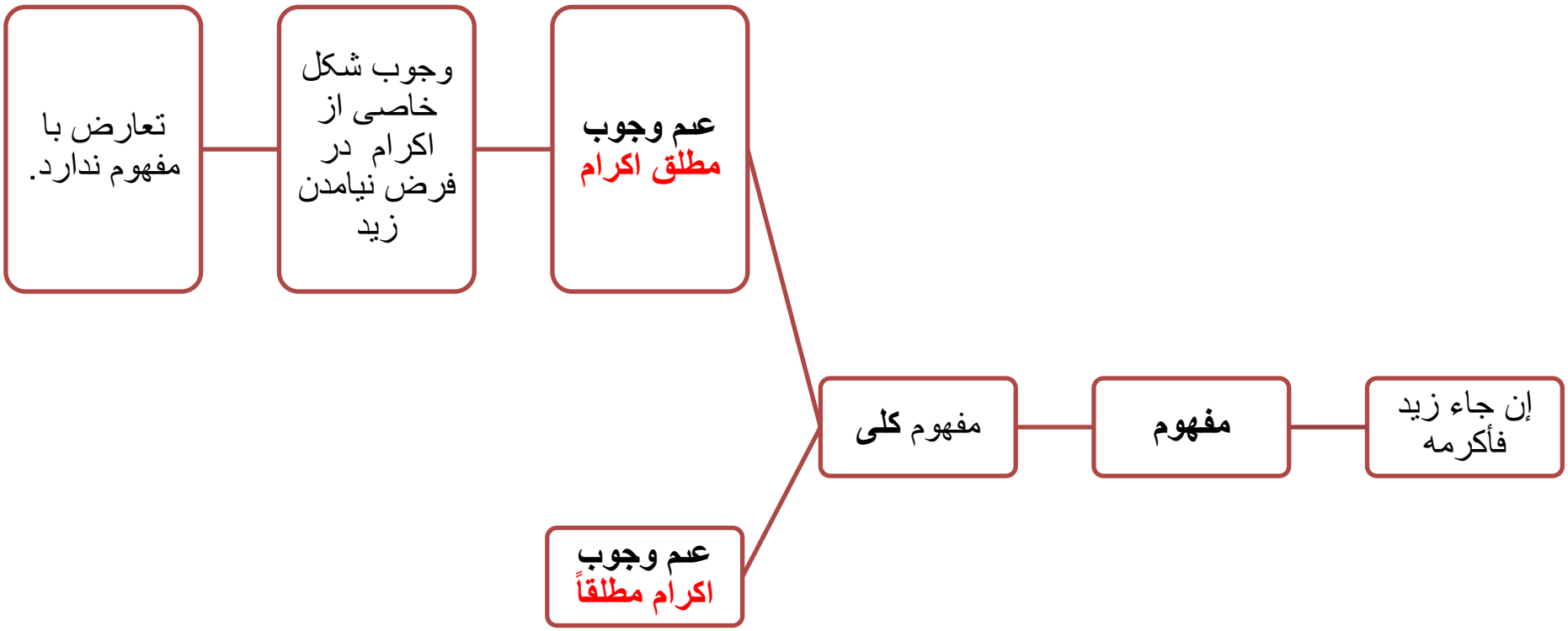

محدودة دلالت جملة شرطيه

- فرق در این است که اگر مفهوم این باشد که مطلق اکرام واجب نیست، این مقدار دلالت نمی‌کند که اکرام خاصی هم واجب نباشد. پس اگر در فرض نیامدن زید شکل خاصی از اکرام برای مثال ضیافت واجب باشد، هیچ تعارضی با «اگر زید نیامد، مطلق اکرام واجب نیست» ندارد. مقصود از منافات دارد یا ندارد، یعنی تعارض در ناحیة دلالت ندارند. بحث ثبوتی نیست، بحث اثباتی است؛

محدودة دلالت جملة شرطيه

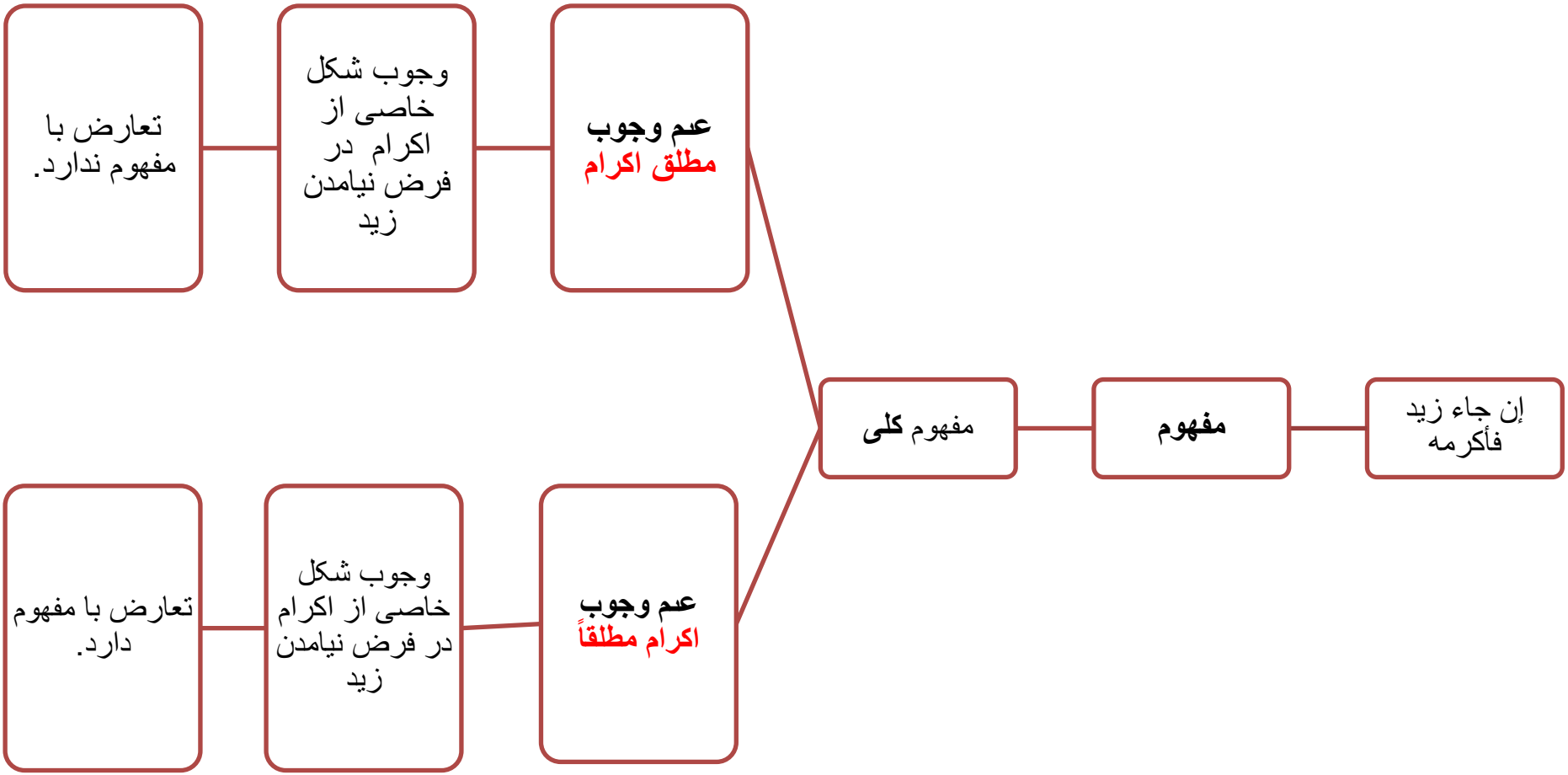

محدودة دلالت جملة شرطيه

- اما اگر مفهوم «إن جاء زيد فأكرمه» اين باشد كه اگـر زيـد نيامـد، اكرام مطلقاً واجب نيست، در اين صورت با آن جمله كـه مـی‌گويـد «اگر زيد نيامد، مهمانش كن» تنافی دارد.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- آقای صدر ـ رضوان الله علیه ـ فرض می‌کنند این عبارت یک مفهوم کلی دارد بدین صورت که اگر زید نیامد، سنخ وجوب اکـرام نیسـت بالجمله و بعد سؤال می‌کنند که آیا مقصود اکرام مطلقاً است یا مطلق اکرام؟ ما مفهوم کلی را قبول نداریم، اما همچنان می‌توانیم این سؤال را مطرح کنیم.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- مفهوم جزئی به این شکل است که اگر زید نیاید و هیچ خصوصیت دخیل دیگری هم تحقق پیدا نکند، سنخ وجوب اکرام نیست فی الجمله و سپس می‌گوییم آیا این انتفاء سنخ فی الجمله به نحو مطلق اکرام است یا به نحو اکرام مطلقاً؟

محدودة دلالت جملة شرطيه

- با ديگران در اين نكته موافقيم كه جملة شرطيه بر انتفاء سنخ حكم در صورت انتفاء شرط دلالت می‌كند فقط فرق ما با ايشان اين است كه آن‌ها می‌گويند **بالجمله** ما می‌گوييم **فی الجمله**؛ بنابراين معنا دارد اين سؤال را مطرح كنيم كه آنچه منتفی می‌شود مطلق اكرام است يا اكرام مطلقاً.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- جوابی که آقای صدر ـ رضوان الله علیه ـ می‌دهند این است که اکرام مطلقاً در مفهوم نفی می‌شود. توضیح ایشان مبتنی بر مبانی‌ای است که ایشان دارند در بحث نسبت دارند.
- ما نسب را تقسیم کردیم به نسبت تامه و نسبت ناقصه و گفتیم که تامه آن است که «یصح سکوت علیه» و ناقصه آن است که «لا یصح سکوت علیه»؛
- اما ایشان معیار تمامیت و نقصان را به گونه‌ای دیگر تفسیر کردند و گفتند در نسب ناقصه نسبت، نسبت واقعی است و در نسب تامه نسبت، نسبت ذهنی است.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- بر اساس اين بحث، اينجا می‌فرمايند نسبت‌های قبل از تعليق يعنی نسبت در جزاء و نسبت در شرط، نسبت‌های ~~تامه~~ ناقصه هستند. پس نسبتشان نسبت خارجی است؛ بنابراين در اين مرحله اطلاق نيست؛ زيرا به نظر ايشان در موارد اطلاق ما نسبت به يک امر ذهنی اطلاق جاری می‌کنيم؛ زيرا در بحث اطلاق می‌گوييم متکلم اين امر را ملاحظه کرده است و هيچ چيزی زائد بر اين را ملاحظه نکرده است و اضافه بر اين بنا بر نظرية مختار حتی ملاحظه نکردن را هم ملاحظه نکرده است؛ بنابراين اطلاق در ناحية آن چيزی است که متکلم ملاحظه کرده است؛ يعنی در ذهنش اتفاق افتاده است. مقصود از اين لحاظ، لحاظ ذهنی است مقصود اين نيست که در عالم خارج ديده است.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- نسبت تامه‌ای که در اینجا وجود دارد، همان نسبت در جملة شرطیه است. در مرتبة نسبت تعلیقیه اطلاق جاری می‌شود؛ چون در این مرحله نسبت تامه است و نسبت تامه نیز یک امر ذهنی است؛ بنابراین می‌توانیم بگوییم آن جزائی که معلق بر شرط شده است، آن جزاء مطلق است؛ یعنی به انتفاء شرط، وجوب اکرام مطلقاً منتفی می‌شود نه اینکه مطلق اکرام نفی شود.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- در مطلق اكرام ابتدا اطلاق در خود اكـرام جـارى مـى‌شـود و بعـد وجوب اين اكرامى كـه اطـلاق در آن جـارى شـده اسـت، متوقـف مى‌شود بر شرط. به همين دليل وقتى شرط منتفى شد، وجوب مطلق اكرام منتفى مى‌گردد؛

محدودة دلالت جملة شرطيه

- اما اطلاق در مرحلة تعليق معنايش اين است كه اين جـزاء مطلقـاً و بدون هيچ قيدى بر آن شرط معلق است؛ بنابراين وقتى شـرط نبـود، وجوب اكرام هم مطلقاً و به كلى نخواهد بود.
- نتيجه اين مى‌شود كه مفهوم «إن جاء زيد فأكرمه» دلالت مى‌كند بـر نفى وجوب اكرام مطلقاً و به كلى.
- پس با عبارت «إن لم يجىء زيد فأضفه» تنافى پيدا مى‌كند.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- اگر «إن جاء زيد فأكرمه» از جهت مفهوم بر نفی وجوب اكرام مطلقاً دلالت می‌كند، در فرض انتفاء شرط با گـزارة «إن كـان زيـد عـالم، فأضفه» يا «إن لم يجیء زيد فأضفه» تنافی خواهد داشت؛ امـا اگـر بر نفی مطلق اكرام دلالت كند، با وجوب يک اكـرام خـاص، تنـافی نخواهد داشت.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- شهيد صدر ـ رضوان الله عليه ـ فرمودند مدلول مفهوم همان اولی است يعنی نفی وجوب اكرام مطلقاً. سخن ايشان درست است؛ يعنی مفهوم چه كلی چه جزئی وجوب اكرام را مطلقاً نفی می‌كند؛ البته به نظر ايشان بالجمله و بر اساس بحث ما فی الجمله.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- دليلش اين است كه وقتى مى‌توان به اطلاق تمسک كرد كه مدلول، مدلول تصديقى باشد؛ چون در موارد اطلاق مى‌خواهيم بگوييم از آنجا متكلم خصوصيتى را ملاحظه نكرد، پس معلوم مى‌شود كه اين خصوصيت را اراده نكرده است و مأخوذ در حكم او نيست؛ بنابراين اطلاق با ارادة متكلم سروكار دارد و هر دلالتى كه با ارادة متكلم سروكار دارد در حوزة دلالت تصديقى است. دلالت تصديقى حتى تصديقى استعمالى به تركيبات تام اختصاص دارد؛ زيرا استعمال را به حقيقت و مجاز تقسيم مى‌كنيم و حقيقت و مجاز وقتى معنادار مى‌شوند كه تركيب، تام باشد. تا وقتى تركيب تام نشده است، معنا ندارد بگوييم اين لفظ در موضوع له خودش استعمال شده است يا غير موضوع له.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- در جملة شرطيه خود جملة شرطيه يک تركيب تام است؛ اما نسبت‌های موجود در شرط و جزاء بعد از اينكه در جملة شرطيه قرار گرفتند، ناقص خواهند بود؛ هرچند فی حد نفسه تام بودند؛ بنابراين اطلاق نسبت به جملة شرطيه معنادار می‌شود.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- در اين مرحله كه تركيب تام مى‌شود، مى‌گوييم جزاء مطلق است؛ مثلاً در «إن جاء زيد، فأكرمه» متكلم در «وجوب اكرام» كه بر مجيء زيد معلق شده است، هيچ خصوصيتى را ملاحظه نكرده است؛ بنابراين وجوب اكرامِ مطلق بر آمدن زيد معلق شده است. پس اگر زيد نيامد، اين وجوبِ اكرامِ مطلق منتفى مى‌شود.
- البته به نظر مرحوم شهيد صدر بالجمله كه مى‌شود مفهوم كلى و بر اساس مختار فى الجمله كه مى‌شود مفهوم جزئى.
- وجوب اكرام مطلقاً هم شامل مطلق اكرام مى‌شود و هم شامل اكرام‌هاى خاص مثل مهمانى دادن.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- . ما هم قبول داريم همه نسبى كه در جزاء و شرط هستند، بعد از اينكه در جملة شرطيه قرار گرفتند، تامه نيستند و فقط نسبت بين اين نسب كه همان مدلول جملة شرطيه است، نسبت تامه است.
- . بحوث فى علم الأصول، ج ٣، ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

محدودة دلالت جملة شرطيه

- . ممكن است كسى بگويد اين تنافى جمع عرفى دارد. اين سخن درست است اما در اين بحث مى‌خواهيم بگوييم تنافى وجود دارد؛ هرچند جمع داشته باشد. الآن با جمع داشتن يا نداشتن آن كارى نداريم.
- . بحوث فى علم الأصول، ج ٣، ص ١٧٨.